الأمم المتحدة S/2017/649

مجلس الأمن

Distr.: General
31 July 2017
Arabic
Original: English

تقرير الأمين العام عن الحالة في أبيي

أولا – مقدّمة

١ – يُقدَّم هذا التقرير عملا بمقتضيات الفقرة ٣٢ من قرار مجلس الأمن ٢٣٥٢ (٢٠١٧)، الذي طلب فيه المجلس إليَّ أن أواصل إبلاغه بما يحرز من تقدم في تنفيذ ولاية قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي (القوّة)، وأن أطلعه فورا على أي انتهاكات خطيرة لاتفاق ٢٠ حزيران/يونيه ٢٠١١ المبرم بين حكومة السودان والحركة الشعبية لتحرير السودان بشأن الترتيبات المؤقتة للإدارة والأمن في منطقة أبيي (S/2011/384، المرفق). ويقدم التقرير آخر المستجدات عن حالة القوّة وأنشطتها في أبيي وعن عمليات الآلية المشتركة لرصد الحدود والتحقق منها منذ صدور تقريري السابق (S/2017/312) في ١١ نيسان/أبريل ٢٠١٧، وهو يغطي الفترة الممتدة إلى غاية ٢٤ تموز/يوليه ٢٠١٧.

ثانيا – أبيي

الأمن

٢ – رغم عدد الحوادث الإجرامية، تتّسم الحالة الأمنية في منطقة أبيي بالهدوء عامة، ولكنها ما تزال متقلّبة. ففي ظلّ عدم إحراز تقدم في تنفيذ اتفاق ٢٠ حزيران/يونيه ٢٠١١ بشأن الوضع النهائي للإقليم، تُشكّل التّوترات القبلية وانتشار الأسلحة خطرا مستمرا. لذلك واصلت القوة الاضطلاع بالعمليات من أجل الحفاظ على السلام والاستقرار في أبيي.

٣ – وظلّت حكومة السودان أيضا تحتفظ بما يُقارب من ١٢٠ فردا من أفراد شرطة النفط في مجمّع دفرة النفطي، في انتهاك لاتفاق ٢٠ حزيران/يونيه ٢٠١١، وبالأخص لأحكام قراري مجلس الأمن ١٩٩٠ (٢٠١١) و ٢٠٤٦ (٢٠١٢). ووردت أيضا تقارير تفيد بوجود عناصر وبعض من أفراد الجيش الشعبي لتحرير السودان، لا يُعلم عددهم بالضبط، داخل منطقة أبيي. وأُبلغ أيضا عن تحركات لأشخاص مسلحين مجهولي الهوية بين قولي وعلال ودفرة ونونق في القطاعين الشمالي والأوسط.

٤ – وكما هو مبيّن في التّقرير السابق، فإن استراتيجية منع نشوب النزاعات والتّخفيف من حدّتها التي اعتمدتها القوّة لموسم الجفاف الأخير، استنادا إلى خط فض الاشتباك الفاصل بين قبيلتي الدينكا

نقوك والمسيرية، كانت فعالة في الحد من الجريمة المنظمة ومن العنف الواسع النطاق، وذلك على الرغم من استمرار أعمال العنف المتفرقة والجرائم البسيطة. وبعد أن قامت البعثة بالتّخفيف من إنفاذ خط فض الاشتباك بصورة مخطّطة وانتقائية، استطاع الرُّعاة من أهالي المسيرية الوصول إلى المراعي والمياه في الجزأين الجنوبي والجنوبي الشرقي من منطقة أبيي. وقامت القوة أيضا، في إطار استراتيجيتها لمنع نشوب النزاعات والتخفيف من حدتها، بتعزيز انتشارها في نونق وعلال، في القطاع الأوسط، وفي دنقوب في القطاع الجنوبي. وتشكل نونق الآن قاعدةً دائمة لعمليات السَّرية، فيما تم إخلاء علال مؤقتا كجزء من إعادة الانتشار خلال هذا الموسم.

٥ - وقد شكلت حركة القبائل داخل أبيي وخارجها تحديا. فمع موعد صدور هذا التقرير، كان ما يقرب من ٠٠٠ ٣٥ فردا من قبيلة المسيرية في طريق هجرتهم العكسية. وأفادت التقارير أيضا بوجود هجرة عبر منطقة أبيي لما يقرب من ٠٠٠ ١ إلى ٢٠٠ ١ من رجال قبيلة فيلاتا المصحوبين بمواشيهم. وينتمي هؤلاء إلى واحدة من العشائر السودانية ''العربية'' العشر المترحلة التي تقوم بالهجرة من الشمال إلى الجنوب كل عام. ويقع الممر العام الذي يسلكونه على نحو ٢٠٠ إلى ٢٥٠ كيلومترا إلى الشرق من منطقة أبيي، داخل منطقة تيشوين العامة. بيد أنّ هؤلاء قد عانوا في عام ٢٠١٧، خلال عودتهم، من صعوبات بسبب استمرار الوضع الأمني وعدم الاستقرار في بعض المناطق في جنوب السودان، وقاموا بتغيير طريقهم العادية متجهين شرقا وغربا. وسهلت البعثة أيضا عودة الدينكا نقوك الذين كانوا قد فروا من المنطقة في أعقاب أزمة عام ٢٠١١. وقد عاد هؤلاء إلى مستوطنات عديدة في منطقة أبيي الجنوبية والوسطى.

٦ - وكانت هناك تحركات متسقة لأشخاص من جنوب السودان إلى أبيي. ومع تجدد النزاع في تموز/يوليه ٢٠١٦ في جنوب السودان وانتشار العنف إلى غرب بحر الغزال، عاد ٠٠٠ ٣ من قبيلة الدينكا نقوك إلى أبيي. ونتيجة للنزوح، لوحظ تدفّق أعداد كبيرة من الناس من جنوب السودان إلى منطقة سوق أمييت المشتركة. ونتيجة لذلك، تتعرض السوق لضغوط من حيث توفّر المياه وبعض الموارد الأساسية الأخرى. وبالاقتران مع ذلك، أفاد أعضاء لجنة السلام بوجود زيادة في المخدرات وفي حالات البغاء المرتبطة بنشاطيْ السوق المشتركة. ويُقال إنّ هذا الوضع يشمل بغاء الفتيات القاصرات اللاتي يُزعم أنّ كثيرا منهن ينحدرن من مقاطعة تويك بجنوب السودان.

٧ - وأدى رعي قطعان المسيرية في المناطق التي تقطنها الدينكا نقوك إلى حدوث حالات سرقة للماشية. وفي ٦ أيار/مايو، أفاد أهالي ميجاك، التي تقع في القطاع الجنوبي، عن حادثة سرقة مواشي بلغ عددها ٤٥ رأسا؛ وقامت القوّة بإيفاد دورية ولكنها لم تتمكن من تحديد مكان المغيرين ولا مكان المواشي. وأبلغت الدينكا نقوك في ١٨ حزيران/يونيه عن سرقة مواشي في منطقة أريك (القطاع الجنوبي) بلغ عددها نحو ٢٠٠ رأس؛ وقد تمكنت فرق البحث الأرضية والجوية التابعة للقوة من استرجاع ٥٨ رأسا منها، وإعادتها إلى مالكها. وفي ٣٠ حزيران/يونيه، أغار مهاجم مسلح مجهول الهوية على ٤٣ رأسا من رؤوس الماشية التابعة لأحد رعاة المسيرية الموجودين في سينك، بالقطاع الشمالي. وقتل المعتدي شخصا واحدا وجرح آخر. وقد سيّرت القوة أفرادها إلى المنطقة حيث تبادل هؤلاء إطلاق النار مع المعتدي الذي هجر الماشية ولاذ بالفرار. وجرى تسليم الماشية إلى مالكها من قبيلة المسيرية.

٨ - ولا يزال الإجرام يُرتكب إلى حد كبير داخل القبيلة الواحدة. ويشير نمط الجريمة الذي حُدِّد خلال الفترة المشمولة بالتقرير إلى وجود جرائم بسيطة في معظمها وهي ترتبط بالسّلب والسّرقة والسطو المسلّح وسرقة السّيارات وسرقة الماشية. وما زال القطاع المركزي يشهد معظم الأنشطة الإجرامية بسبب

النقاط الساخنة مثل سوق أمبيت المشتركة وحركة التجار بين الشمال والجنوب على طول الطريق الوحيدة السالكة في جميع الأحوال الجوية والمؤدية من أبيي شمالا باتجاه دفرة وفاروق إلى الشمال. وشملت الحوادث الإجرامية خلال الفترة المشمولة بالتقرير هجوما شنته جماعة مسلحة في ١٦ أيار/مايو على مدنيين في سوق أمبيت المشتركة، مما أسفر عن مقتل مدني واحد وجرح خمسة آخرين. وألقت القوة القبض على اثنين من مهاجمي قبيلة المسيرية تم تسليمهما، في ٢١ أيار/مايو، إلى شيوخ قبيلة المسيرية في مخيم دفرة التابع للقوة بالقطاع الشمالي.

٩ - وفي ١٣ حزيران/يونيه، شهدت سوق أمبيت المشتركة سطوا مسلحا وسرقة لإحدى السيارات؛ وقامت دورية تابعة للقوة بعملية مطاردة تمكنت على إثرها من ضبط قاذفة صواريخ من طراز آر بي جي، واستعادة السيارة المسروقة ومبلغ مالي قدره ٦٣٥ ٢٠ جنيها من جنيهات جنوب السودان، أعيدت إلى مالكها. وفي ١٨ حزيران/يونيه، وقع هجوم آخر بقنابل يدوية على المدنيين في سوق أمبيت المشتركة، مما أدى إلى إصابة خمسة من رجال الدينكا. وقد تم اعتقال المهاجم - الذي ينتمي إلى قبيلة الدينكا - واستجوابه ثم تسليمه، بحضور كبير شيوخ هذه القبيلة، إلى سلطات جنوب السودان لكي تواصل ملاحقته أمام القضاء.

١٠ - وفي ١٠ تموز/يوليه، أغلقت سوق أمبيت المشتركة مؤقتا في أعقاب أحداث عنف شهدتها المنطقة، حيث عمدت مجموعة مؤلفة من خمسة أشخاص مسلحين في ٧ تموز/يوليه إلى الاستيلاء على شاحنة نقل *بيك آب* (pick-up) محمّلة بالبضائع في جنوب السوق، وعمدت مجموعة مسلحة أخرى مؤلفة من أربعة أنفار من قبيلة المسيرية في ٩ تموز/يوليه إلى إطلاق النار على سيارة في منطقة دوكورا على طريق أمبيت. وقتل مدنيان من الدينكا وأصيب ثلاثة آخرون. وفي حادث آخر، جدّ في ٨ تموز/يوليه، أطلقت مجموعة من الأشخاص المسلحين المجهولي الهوية النار على امرأة وأردتها قتيلة وأصابت رجلا بالقرب من منطقة ماريال أشاك. وقد نُفِّذت على الفور، في هذه الحوادث الثلاثة جميعها، عمليات تفتيش ودوريات خاصة لتعقب المهاجمين، بيد أنّه لم يتسنّ العثور على الجماعات المسلحة.

١١ - ونتيجة لهذه الحوادث، يسرت القوّة عقد اجتماع في ١٥ تموز/يوليه بين شيوخ قبيلتي الدينكا نقوك والمسيرية في توداش لمناقشة الحالة الأمنية والمركز الخاص بسوق أمبيت المشتركة. واتفق الشيوخ على تشكيل لجان مختلفة لمعالجة القضايا والتحديات التي تواجه السوق. وستُعيّن القبيلتان أعضاء هذه اللجان بالتساوي. وقد وافق شيوخ القبيلتيْن على إعادة فتح السوق بعد إعداد اللجان وتشكيلها. وأكدت القوة التزامها بتنفيذ ولايتها المتمثلة في تأمين منطقة أبيي وحماية المدنيين المعرضين لتهديدات وشيكة بالعنف البدني. وبمقتضى اتفاق مبرم بين شيوخ القبيلتين يقضي بالسماح للقبيلتين بالشروع في تعاطي الأنشطة التجارية في السوق، تم فتح السوق بشكل مؤقت في ١٩ تموز/يوليه قبل أن يُعاد فتحها بشكل رسمي في ٢٢ تموز/يوليه. وفي ٢٢ تموز/يوليه، وعلى طريق سوق أمبيت ودفرة الرابطة بين قولي وتوداج، عمد مسلحون مجهولون إلى إطلاق النار على ثمانية مدنيين تابعين لقبيلة المسيرية وأصابوا أحدهم بجروح. وقامت القوة بتنفيذ عمليات تفتيش، ولا يزال التحقيق في الحادث متواصلاً.

١٢ - وفي أعقاب هذه الحوادث، قامت القوة، علاوة على ما اتخذته من تدابير أمنية دائمة، بفرض حماية إلزامية بواسطة القوات على جميع تنقلات موظفي وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها إلى الشمال من دوكرا/روماجاك، وأعطت تعليماتها بضرورة أن يكون هناك شخصان على الأقلّ في كل سيارة ووجوب إجراء الاتصالات بالوسائل اللاسلكية. وتخضع التنقلات خارج الطرق الرئيسية

الرابطة بين أبيي وأقوك أيضا إلى الحماية بواسطة القوات مع ضرورة وجود شخصيْن على الأقلّ في كل سيارة وإجراء الاتصالات بالوسائل اللاسلكية.

١٣ - ونظرا لغياب دائرة شرطة أبيي، واصل عنصر الشرطة التابع للقوة جهوده لدعم حفظ القانون والنظام من خلال تسيير الدوريات التفاعلية القائمة على المشاركة المجتمعية. وأجرت الشرطة التابعة للقوّة ٣٧٦ من دوريات المراقبة الأمنية والدوريات التفاعلية المجتمعية، بشكل مستقل أو مشترك، حيث قُطعت مسافات بلغ مجموعها ٨ ٢٩٤ كيلومترا. وواصلت عملها على بناء قدرات لجان الحماية المجتمعية وفقا للفقرة ١٦ من القرار ٢٢٨٧ (٢٠١٦). وقامت عناصرها، التي تتشارك في المواقع مع لجان الحماية المجتمعية، بتقديم التدريب على التعامل مع المواقف المتصلة بحفظ القانون والنظام وعلى تأدية المهام الإدارية. واستمر التأخّر في إنشاء لجان الحماية المجتمعية في شمال أبيي بسبب استمرار التحفّظات التي تبديها حكومة السودان.

١٤ - وحضر عنصر الشرطة التابع للقوة اجتماعات أمنية مشتركة مع الأطراف العسكرية والمجتمعية المعنية في القطاعين الأوسط والشمالي، حيث جرى إطلاع الجهات المشاركة على أساليب الخفارة المجتمعية وعلى مفهوم تعزيز أمن المناطق السكنية كوسيلة لحماية المدنيين. ونظِّمت أيضا حملاتٌ للسلامة ضمن إطار الوقاية من الجريمة، ودوراتٌ تدريبية تمهيدية غطّت مواضيع العنف الجنسي والجنساني، والاستغلال والاعتداء الجنسيين، والمساواة بين الجنسين، وتعميم مراعاة المنظور الجنساني. وفي الوقت نفسه، عملت شرطة القوة باستمرار على تعزيز لجان الحماية المجتمعية في منطقة أبيي، بما في ذلك لجنة السلام المشتركة لسوق أميت المشتركة، وقامت بتوجيهها فيما يتعلق بإجراءات الاحتجاز ومعالجة القضايا والحوادث الجنائية والمشتبه فيهم.

١٥ - ووفقا للولاية المنوطة بالقوّة المؤقتة في مصادرة وتدمير الأسلحة، قامت القوات العسكرية وقوات الشرطة التابعة للقوة ودائرةُ الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام بتدمير ٢٥ قطعة سلاح ومصادرة ٤٧٨ طلقة من ذخائر الأسلحة الصغيرة في مرفق إدارة الأسلحة والذخائر التابع للقوة، لتسهم بذلك في تحقيق السلامة والأمن العامين لمنطقة أبيي. وسهر مراقبون وطنيون من السودان وجنوب السودان على مراقبة هذه العملية. وتم التحقق من خلوّ ٢٧ كيلومترا من الطرق ذات الأولوية من أخطار المتفجرات. وهذا يشمل الطرق التي تستخدمها قواعد عمليات السّرايا في تسيير الدوريات المعزَّزة لتمشيط المناطق.

١٦ - وأُجريت مسوح للألغام من دون مستوى المسوح الدقيقة وأنشطة للتوعية بمخاطر الألغام في مجتمعات محلية شتّى، مما أسفر عن العثور على ٤٩ جهازا متفجرا من مخلفات الحرب وتدميرها. وسُلّمت رسائل توعية بمخاطر الألغام إلى ٤٥ من المراقبين العسكريين التابعين للقوة والمراقبين الوطنيين. وسلّمت رسائل مماثلة إلى ٦٥٤ ٢٣ من الرجال والنساء والأطفال الذين يعيشون في منطقة أبيي، بمن فيهم رعاة رحل وعائدون.

١٧ - وفي الفترة من ١٢ نيسان/أبريل إلى ٢١ تموز/يوليه، أجرت القوة الأمنية ٩٠٦ ٩ من الدوريات النهارية والليلية من أجل إحكام السيطرة على المنطقة، و ٢٦٤ دورية تابعة لشرطة الأمم المتحدة. وقامت أيضا بعمليات مرافقة بلغ عددها ٥٤٨ ٢ عملية، وبتسهيل عقد ٥٣ اجتماعا من اجتماعات اللجنة الأمنية المشتركة مع شيوخ القبائل في منطقة أبيي. وقد سُجل انخفاضٌ كبير في عدد الدوريات بسبب محدودية قدرة الأفراد العسكريين والمراقبين العسكريين والشرطة على الوصول خلال موسم الأمطار.

١٨ - واستنادا إلى تقييم مفصّل للتهديدات، اقترح العنصر العسكري بالقوة توسيع نطاق عملياته التكتيكية باتجاه الممر الشمالي الغربي الذي إما يتعذر الوصول إلى أجزاء منه أو أنّ هذه الأجزاء تفتقر إلى الانتشار المناسب للقوات. وشرعت القوّة، تمشيا مع خططها في فتح أربع طرق من أجل تيسير العمليات العسكرية ومرور المدنيين، وهذه الطرق هي: طريق شرق دفرة، بالقرب من الحدود؛ وطريق جنوب غرب دفرة باتجاه الشمام وعندال، وبعد ذلك ربط هذه الطريق بقولي؛ والطريق الرابطة بين علال ودحلوب وشنقي؛ والطريق الرابطة بين الشمام ودحلوب.

التطوّرات السياسية

١٩ - رغم أنّ اتفاق عام ٢٠١١ المتعلق بالترتيبات المؤقتة لإدارة وأمن منطقة أبيي ينص على إدارة مشتركة بين السودان وجنوب السودان على أبيي، فإنّ ''رئيس منطقة أبيي الإدارية''، كول ألور جوك، الذى عينه جنوب السودان، قد أصدر في ١٩ نيسان/أبريل مراسيم لتشكيل حكومة جديدة تضم ستة وزراء وأربعة مستشارين. وجاء ذلك عقب فصل ''المسؤول الإداري الأول'' السابق، تشول دينغ ألاك، في شباط/فبراير ٢٠١٧. وحتى الآن، لم تردّ حكومة السودان على مسألة تعيين كول ألور جوك أو على الحكومة التي شكلها.

٢٠ - وفي الفترة من ٢٥ إلى ٢٧ نيسان/أبريل، قامت القوة بتيسير زيارة لأبيي قاما بها اثنان من كبار زعماء قبيلة الدينكا هما فرانسيس دينغ، سفير جنوب السودان السابق لدى الأمم المتحدة، وبونا مالوال، وهو من الدنكا تويج والمستشار السياسي السابق لدى رئاسة السودان (٢٠٠٥-٢٠١١)، وذلك ضمن إطار مهمة استغرقت يومين من أجل إبلاغ قبيلة الدينكا نقوك بالمحادثات التي أجرياها مؤخرا مع رئيسي السودان وجنوب السودان بشأن ''طريق المضي قدما في أبيي''. وحثّ كلاهما على التفاوض والصلح من جانب كل الأطراف وعلى الشروع في مناقشة الحلول الممكنة لاتخاذ قرار نهائي بشأن وضع أبيي. ودعا الزعيمان أيضا إلى تنفيذ مشاريع إنمائية في أبيي وإلى وضع ''خطة لتحقيق الاستقرار في أبيي''.

٢١ - وفي ٣٠ أيار/مايو ٢٠١٧، وبعد أكثر من عامين من التعليق، انعقدت لجنة الرقابة المشتركة في أبيي في دورة استثنائية في أديس أبابا دعا إلى عقدها الاتحاد الأفريقي. وقد دُعي الطرفان في هذا الاجتماع إلى الالتزام بسير عمل اللجنة باعتبارها محفلا يمكن فيه معالجة المسائل الخلافية. وطُلب من حكومتي السودان وجنوب السودان أيضا الالتزام أكثر بعمليات اللجنة ومنطقة أبيي ككل، ودعم المبادرات المحلية. وقد سلّم الاجتماع بما تقوم به القوة في مجال تيسير الحوار بين القبائل، وتعهّد بدعم تلك الجهود نظرا لرغبة المجتمعات المحلية في التفاعل والتعايش السلمي. ووقّع الطرفان على وثيقة ختامية يتفقان فيها على استئناف الاجتماعات نصف الشهرية، وعقد الاجتماع المقبل في الأسبوع الأخير من شهر تموز/يوليه في أديس أبابا. وقررا أيضا أن ينعقد في الوقت نفسه الاجتماعُ التقليدي فيما بين القبائل. بيد أنه وللأسف لم يُعقد أي اجتماع خلال الفترة المشمولة بالتقرير، ولكن ميسر الاتحاد الأفريقي دعا إلى عقد الاجتماع القادم للجنة الرقابة المشتركة في يومي ١٦ و ١٧ آب/أغسطس.

٢٢ - وفي عدة اجتماعات عقدت في حزيران/يونيه، تحادث قائد القوة ورئيس البعثة بالنيابة مع عدد من كبار المسؤولين الحكوميين في السودان بشأن ضرورة المضي قدما في المسار السياسي والاستفادة في ذلك من الاستقرار النسبي السائد في منطقة أبيي. وشدّد قائد القوة أيضا على حاجة البلديْن إلى إنشاء مؤسسات تعمل على ضمان الحوكمة والخدمات الاجتماعية للشعب في أبيي. وعقد كذلك

اجتماعات مع الأوساط الدبلوماسية والإنسانية كان الهدف منها إبراز التحديات والمتطلبات في منطقة أبيي حتى يتم استقطاب اهتمام المانحين إلى الجانب الإنساني، ودفع الأوساط الدبلوماسية إلى جعل الدولتين تنخرطان في مسار سياسي.

٢٣ - وفي أواخر حزيران/يونيه، سافر قائد القوة ورئيس البعثة بالنيابة أيضا إلى جوبا لنقل رسالة مماثلة إلى كبار المسؤولين الحكوميين في جنوب السودان. وعلى الرغم من هذه الجهود وتلك التي بذلها المبعوث الخاص إلى السودان وجنوب السودان، لم يتسنّ إحراز أي تقدم آخر في إيجاد حل للوضع النهائي لأبيي.

الحوار بين القبائل

٢٤ - اتّسم موسم الهجرة بالطّابع السّلمي نسبيا من دون وقوع حوادث واسعة النطاق. وبسبب الأمطار المبكرة، تشهد منطقة أبيي حاليا الهجرة العكسية من دون وقوع حوادث حتى الآن.

٢٥ - وقد أحرزت القبيلتان تقدما كبيرا في إيجاد سبل للتعايش السلمي عن طريق لجان السلام المشتركة واللجان القضائية، وكذلك من خلال التفاعل في سوق أمييت والاجتماعات التي تنظمها القوة. وواصلت منظمات مختلفة دعم الحوار بينهما، وكان ذلك مفيدا في جعل القبيلتيْن تعملان معا وفي إيجاد سبل لتسوية المنازعات على المستوى المحلي. ورغم أنّ هذه المكاسب جديرة بالثناء، فإن المسائل العالقة فيما يخص اغتيال كبير شيوخ قبيلة الدينكا نقوك في أيار/مايو ٢٠١٣ لا تزال تشكل حجر عثرة. وقد بدأت القبيلتان في مناقشة كيفية تسوية هذه المسألة بالوسائل التقليدية. ومن المأمول أن تكون هذه المناقشة أيضا محور اجتماع شيوخ القبائل الذي كان من المقرر أن يعقد خلال الاجتماع المقبل للجنة الرقابة المشتركة في الأسبوع الأخير من شهر تموز/يوليه، والذي تم تأجيله الآن إلى منتصف شهر آب/أغسطس.

٢٦ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت القوة تقديم المساعدة للقبيلتين في جهودهما الرامية إلى تأمين سبل العيش وذلك عن طريق تقديم الدعم لسوق أمييت المشتركة. وبمقتضى الاتفاق الذي توصلت إليه القبيلتان في تونداج في ٤ آب/أغسطس ٢٠١٦، كان من المقرر ألا تعمل سوق أمييت المشتركة إلا بصورة مؤقتة حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، على أن يكون مفهوما أن الجانبين سيجتمعان مرة أخرى في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ للبتّ في مسألة تحديد موقع السوق المقبل. وفي اجتماعين لاحقين نظّمتُهما القوّة في شهري كانون الأوّل/ديسمبر وكانون الثاني/يناير، لم يتمكن الجانبان من التوصل إلى اتّفاق مكتوب بشأن تحديد هذا الموقع. ومع ذلك، فإنّ السّوق لا تزال تعمل في أميت، والأمور متوقفة حاليا بشأن البتّ في أيّ اعتراضات أبداها سابقا مختلف أصحاب المصلحة فيما يتعلق بموقع السوق.

٢٧ - وفي ٢٥ أيار/مايو، قدّمت لجنة السلام المشتركة توصيات بشأن تحسين مركز سوق أمييت المشتركة واقترحت تشييد وتحسين مرافق الهياكل الأساسية في السوق. وتأمل القوة الأمنية المؤقتة أن تكون قادرة على دعم بعض المشاريع المقترحة في الجولة القادمة من المشاريع السريعة الأثر، وهي ما فتئت تشجّع أصحاب المصلحة الآخرين على دعم هذه المبادرة المشتركة.

٢٨ - وكما ذُكر أعلاه، وقعت حوادث إجرامية متفرقة لها علاقة بالسوق المشتركة، ويبدو أن بعضها من أجل الحصول على مكاسب تجارية. وبغية التصدي للإجرام في السوق المشتركة، وفرت القوة في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ مرفقا مؤقتا لاحتجاز المشتبه فيهم الذين تتعلق قضاياهم المشتركة. وتتولى المحكمة التقليدية المشتركة معالجة هذه القضايا. وقد أتاح الدعم التقني واللوجستي الذي قدمه

اثنان من موظفي الإصلاحيات تعزيز الدعم الذي تقدّمه القوّة للجنة أمن السوق في أمييت وللجان الحماية المجتمعية فيما يتعلق بمرافق الاحتجاز في أبيي وأقوك.

٢٩ - وفيما يتعلق بالآليات القانونية لمعالجة الأفعال الإجرامية ضمن منطقة أبيي، استمرت البعثة في التواصل مع السلطات في السودان وجنوب السودان بشأن ترتيبات تسليم الأفراد الذين تحتجزهم القوّة في سياق أداء ولايتها في حماية المدنيين وضمان الأمن في منطقة أبيي. بيد أنّ كلا الحكومتيْن مترددتان على ما يبدو في الموافقة على الطرائق المقترحة لتسليم المجرمين.

٣٠ - ونُظّمت ثلاث عشرة من حلقات العمل والدورات التدريبية في الفترة المشمولة بالتقرير. وتم إنجاز ثلاثة وعشرين مشروعا سريع الأثر للسنة ٢٠١٦/٢٠١٧ بالتنسيق الوثيق مع القبيلتيْن.

الحالة الإنسانية

٣١ - ظلَّت الحالة الإنسانية مستقرة نسبيا في غياب اشتباكات وحالات تشريد على نطاق واسع في منطقة أبيي. ولا تزال وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها والمنظمات غير الحكومية تواصل تقديم المساعدة الإنسانية والمساعدة في مجال الإنعاش إلى ٠٠٠ ١٦٣ شخص من الفئات الضعيفة في منطقة أبيي. وشمل هذا العدد ٠٠٠ ١١ نازح من محافظات مجاورة في جنوب السودان، وحوالي ٠٠٠ ٣ من هؤلاء الوافدين الجدد كانون يوجدون مع نهاية شهر تموز/يوليه في القرى الشمالية لأبيي. ويشمل العدد أيضا ٠٠٠ ٣٥ من بدو المسيرية الرحل الذين غادروا أبيي في حزيران/يونيه ٢٠١٧ ومن المتوقع أن يعودوا في أواخر تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧. ومنذ صدور التقرير الأخير، وبسبب النزاع في جنوب السودان، تمكن حوالي ٠٠٠ ١٠ نازح من عبور أبيي من أجل الوصول إلى وجهات في السودان.

٣٢ - وعلى الرغم من التحديات اللوجستية في جنوب السودان، تم بشكل مسبق وضع ٩٥ في المائة من الاحتياجات الغذائية لموسم الأمطار في سبعة مستودعات موجودة في الجزأين الجنوبي والأوسط من أبيي. واستفاد نحو ٠٠٠ ١٠٠ شخص من الفئات الضعيفة من مختلف الأنشطة المتصلة بالغذاء، ولا سيما الغذاء مقابل الأصول، والغذاء مقابل التعليم، والتوزيع العام للأغذية على المشردين من جنوب السودان، الموجودين في منطقة أبيي.

٣٣ - واستمرت خلال هذه الفترة الجهود مبذولة من أجل دعم سبل عيش القبائل في منطقة أبيي بأكملها خلال هذه الفترة. وشملت هذه الجهود إنشاء ثلاث مطاحن؛ وتشييد صيدلية؛ وبناء قاعة عامة وسوق لأكشاك الخضار والأسماك؛ وتوزيع بذور خضروات متنوعة وأدوات زراعية. وعلاوة على ذلك، تم تدريب ما مجموعه ٤٩ من العاملين الأهليين في مجال الصحة الحيوانية على تربية الحيوانات ومكافحة الأمراض. وتم توفير لقاحات وعلاجات خاصة بموسم الجفاف لمواشي قبيلة الدينكا نقوك وقبيلة المسيرية، استفاد منها ٢٠٢ ٢٩١ رأسا من هذه المواشي.

٣٤ - وتم التغلّب على أحد الانقطاعات المؤقتة لتوفير خدمات الرعاية الصحية الأولية والتغذية المتكاملة في ١٣ مرفقا صحيا بسبب تحديات التمويل، وعادت هذه المرافق جميعا إلى العمل. وغطى برنامج التغذية التكميلية بخدماته ٣٠٠ ٤ طفل دون سن الخامسة ونساء حوامل ومرضعات، فيما قام برنامج التغذية للمرضى الداخليين والخارجيين بتغطية ٤٠٠ من المستفيدين المصابين بالسل وفيروس نقص المناعة البشرية والكالازار. وبالإضافة إلى ذلك، تم شهريا توفير كمية متوسطة من السلع الغذائية

قدرها ١٠ أطنان لفائدة ٥٠٠ ١ من الأطفال المشردين داخليا الذين تقل أعمارهم عن خمس سنوات ومن النساء الحوامل والمرضعات في مواقع النازحين. وفي الفترة من ٥ إلى ١٢ أيار/مايو، نفّذ الشركاء الصحيون حملةً ناجحة للتحصين ضدّ الحصبة شملت ٦٥٥ ١٩ طفلا دون سن الخامسة. وتم دعم الخدمات الصحية والتغذوية في جميع المرافق بأنشطة التوعية وبناء القدرات، بما في ذلك التدريب أثناء العمل للموظفين السريريين، وتدريب موظفي الخدمات الصحية الأولية على المستوى القروي، ودورات للتوعية الصحية. ووزعت مواد تعليمية موجهة إلى المدارس الابتدائية في جميع أنحاء المنطقة.

٣٥ - وقد تلقى ما مجموعه ٧٠٠ ٢١ من أطفال المدارس دعما غذائيا في ٢٤ مدرسة في أبيي. وبالإضافة إلى ذلك، تلقى حوالي ٠٠٠ ٦ من طلاب التعليم الابتدائي البسكويت الغني بالطاقة. وأعيد تأهيل مدرستين ابتدائيتين في قرية النونق للعائدين وفي قرية الرضايا.

٣٦ - واستفاد ما لا يقل عن ٠٠٠ ١٣ شخص من الجهود المبذولة في مجال توفير إمدادات المياه المأمونة، مثل حفر آبار المياه وإصلاح المضخات اليدوية واستصلاح أحواض المياه. وفي الأجزاء الشمالية من منطقة أبيي، ظل توفير إمدادات المياه المأمونة لكل من التجمعات السكنية وللرحّل الموسميين يشكل تحديا لأن مستوى المياه الجوفية عميق جدا، ولأنّ القبائل تعيش متفرقة في شتى المناطق. وشملت الأنشطة الرئيسية الأخرى تدريب لجان مستخدمي المياه والجهات النظيرة في السلطات المحلية على إدارة المياه وصيانة أحواض المياه التي تعمل بالطاقة الشمسية. ومع ذلك، ففي ظل محدودية قدرات نظام إنفاذ القانون، كانت أعمال التخريب وسرقة نُظم الطاقة الشمسية مستشرية.

٣٧ - ونتيجة لضعف آلية الحماية المتوفرة داخل أبيي، تعرضت النساء والأطفال إلى مخاطر العنف والاستغلال وسوء المعاملة في بعض المناطق. وكانت أغلبية مواطني جنوب السودان الفارين من النزاع، الذين استقروا مؤخرا في أبيي أو مرّوا بها إلى وجهات شتى في السودان، من النساء والأطفال. واستمرّ رصد الشواغل المتعلقة بحماية الأطفال في مراكز استقبال الأطفال في أغوك التي تدعم جمع الأسر بأطفالها غير المصحوبين.

ثالثا – حالة الآلية المشتركة لرصد الحدود والتحقق منها

التطوّرات السياسية

٣٨ – برعاية من فريق الاتحاد الأفريقي الرفيع المستوى المعني بالتنفيذ، عقدت الآلية السياسية والأمنية المشتركة اجتماعا استثنائيا في أديس أبابا يومي ١٤ و ١٥ أيار/مايو. وركّز الاجتماع، الذي ترأسه الرئيس السابق للفريق، عبد السلام أبو بكر، على تنفيذ القرارات المتخذة خلال الاجتماع الاستثنائي الأخير المعقود في ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥، وفي الدورات العادية اللاحقة للآلية. وشددت الآلية السياسية والأمنية المشتركة على أهمية الآلية المشتركة لرصد الحدود والتحقق منها، ووافقت على التركيز على اتخاذ خطوات عملية لتفعيل هذه الأخيرة وتيسير عملها، منها دعم إنشاء أربعة مواقع للأفرقة؛ والالتزام بحرية تنقل جميع أفراد الآلية؛ والشروع فورا في عمليات الرصد الأرضي؛ والإذن باستخدام مهبط الطائرات العمودية في قوك مشار؛ وتسريع وتيرة إصدار الموافقة لعمليات الرصد الجوي؛ ومنح إذن الهبوط لعمليات الرصد الجوي، على أن يبدأ ذلك فورا في المنطقة الحدودية الآمنة المنزوعة السلاح. ودعما لهذه التدابير، طلب إلى القوّة أن تعزز القدرة التكنولوجية لمعدات الآلية من أجل القيام بفعالية ببعثات الرصد الجوي. كما أوعزت الآلية السياسية والأمنية المشتركة إلى اللجنة الأمنية المشتركة أن تعقد اجتماعا لاستعراض التقدم المحرز في تنفيذ القرارات المتخذة في الاجتماعات السابقة.

٣٩ – ولم يحرز سوى تقدم ضئيل نسبيا في تنفيذ القرارات المتخذة في ذلك الاجتماع الذي عقدته الآلية السياسية والأمنية المشتركة. ولئن بدأت القوّة باستخدام مهبط الطائرات العمودية في غوك مشار، فإنّه لم يتسنّ بعد تهيئة بيئة مواتية لحرية التنقل تتيح تسيير دوريات أرضية. أما الحضور المزعوم للمجموعات المرتزقة داخل المنطقة الحدودية الآمنة المنزوعة السلاح فهو يطرح مشاكل فيما يتعلق بأمن المراقبين الوطنيين المشاركين في الدوريات الأرضية، مما يحول دون تسيير هذا النوع من الدوريات. ونتيجة لذلك، تم تأجيل الاستطلاع المقرّر لتحديد مواقع الأفرقة في هذه المنطقة الحدودية، ريثما تتوفّر البيئة الأمنية المساعدة. وبالرغم من الموافقة على أن تعقد اللجنة الأمنية المشتركة اجتماعها بعد ثلاثة أسابيع من انعقاد اللجنة، فإنّ السودان قام بتأجيل هذا الاجتماع. واتهم السودان جنوب السودان بالتورّط في دارفور وبنشر قواته شمال المنطقة الحدودية الآمنة المنزوعة السلاح. أما جنوب السودان فهو يتهم السودان بإيواء جماعات المعارضة في الشمال. ولا يزال الاجتماع المقرر للآلية المشتركة لرصد الحدود في نهاية شهر حزيران/يونيه معلّقا. كما لم يُحرز أي تقدم آخر بشأن تشكيل اللجنة المخصصة لمنطقة الأربعة عشر ميلا أو بشأن تفعيل المعابر الحدودية الأربعة. وبناء على ذلك، لا تزال النقاط المرجعية التي حددها الأمين العام في عام ٢٠١٥ (S/2015/439) لتحقيق القدرة التشغيلية الكاملة غير مستوفاة إلى حد كبير. وتتعلق هذه النقاط بما يلي: حلّ المنازعة المتعلقة بالمنطقة الحدودية الآمنة المنزوعة السلاح؛ واستئناف مناقشات ترسيم الحدود؛ وتسليم الوثائق المطلوبة لوضع الرأي غير الملزم المتعلق بالمناطق الحدودية التي يتنازع عليها الطرفان إلى الخبراء التقنيين التابعين للاتحاد الأفريقي؛ وعقد الاجتماعات العادية للآلية السياسية والأمنية المشتركة؛ وضمان حرية التنقّل بالكامل.

٤٠ – ودخلت القوة في حوار مع حكومتي السودان وجنوب السودان لتشجيعهما على إعادة تنشيط المناقشات بشأن مركز أبيي وإحراز تقدم فيما يتعلق بالآلية المشتركة لرصد الحدود والتحقق منها في ضوء الدعوة الواردة في قرار مجلس الأمن ٢٣٥٢ (٢٠١٧). وفي ٢١ حزيران/يونيه، اجتمع رئيس البعثة وقائد

القوة بالنيابة وأعضاءُ الفريق الرفيع المستوى التابع للاتحاد الأفريقي المعني بالتنفيذ برئيس أركان القوات المسلحة السودانية في الخرطوم، وذلك من أجل الحث على تنفيذ القرارات الأخيرة الصادرة عن الآلية السياسية والأمنية المشتركة، وضمان أن تتمكّن القوة من المضي قُدما في مهامها ذات الصلة بالآلية المشتركة لرصد الحدود والتحقق منها، على النحو الذي حددته الآلية السياسية والأمنية المشتركة.

العمليات

٤١ - بسبب موسم الأمطار، وضعف الهياكل الأساسية على طول المنطقة الحدودية الآمنة المنزوعة السلاح، واستمرار التهديدات الأمنية على طريق الوصول إلى هذه المنطقة، تم إرجاء إيفاد بعثات رصد أرضية إلى موسم الجفاف المقبل. ويجري التخطيط والإعداد والتدريب من أجل إجراء هذه البعثات وكذلك التنسيق مع السلطات المحلية التابعة لكلا الجانبين. بيد أنّ بعض القضايا ما تزال قائمة فيما يتعلق بحرية التنقل لموظفي الآلية المشتركة لرصد الحدود والتحقق منها وإزالة جميع العوائق التي تعترض عمليات الآلية؛ والشروع فورا في تنفيذ الدورات الأرضية؛ والتعجيل بعملية الموافقة على الرصد الجوي ومنح تصاريح الهبوط للبعثات التي تقوم بهذا الرصد.

٤٢ - وفي الفترة من ١٢ نيسان/أبريل إلى ٢٠ تموز/يوليه، تم بنجاح تسيير ٢٢ من جملة ٢٧ بعثة من بعثات الرصد الجوي المقررة، وأُلغيت خمس من هذه البعثات (اثنتان بسبب عدم توفّر الطائرات واثنتان لمشاكل فنية تتعلق بالطائرة).

٤٣ - وتلبية للدعوة التي وجّهها سابقا مجلس الأمن من أجل إحراز تقدّم في تحقيق القدرة التشغيلية الكاملة، تم بالفعل في ٢١ كانون الثاني/يناير إجراء استطلاع للموقع المقترح للقطاع ٣ في بورام، على نحو ما جاء في تقريري الأخير. ومن المقرّر إجراء استطلاع مماثل في شهر آب/أغسطس للموقع المقترح للقطاع ٤ في ملكال والرنك. وهناك استطلاع آخر لموقع القطاع ٣ في بورام من المقرّر إجراؤه في شهر أيلول/سبتمبر.

رابعا - الدعم المقدّم للبعثة

٤٤ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، كان قوام العنصر العسكري للقوة يبلغ ٥١٥ ٤ فرداً (٢٢٦ من المراقبين العسكريين/ضباط الأركان و ٢٨٩ ٤ جنديا)، مقابل قوام مأذون به لحدّ أقصى قدره ٣٢٦ ٥ فرداً. وقد خفض هذا الحد الأقصى المأذون به لاحقا إلى ٧٩١ ٤ فردا وفقا لقرار مجلس الأمن ٢٣٥٢ (٢٠١٧). وكان قوام عنصر الشرطة التابع للقوّة يبلغ ٢٥ ضابط شرطة (٧ من الإناث و ١٧ من الذكور) في مقابل الحد الأقصى المأذون به والبالغ ٥٠ فردا موزعين على أربعة مواقع للأفرقة (أبيي ودفرة وبانتون وأقوك) وعلى المقر في أبيي. وبلغ العدد الإجمالي للموظفين المدنيين ١٣٠ موظفا دوليا و ٣١ من متطوعي الأمم المتحدة و ٧٨ موظفا وطنيا في مقابل العدد المأذون به في حدود ١٦٤ موظفا دوليا و ٣٢ متطوعا من متطوعي الأمم المتحدة و ٨٩ موظفا وطنيا. وقد أصدرت حكومة السودان ٩٧ تأشيرة لأفراد القوة، ولكن لا تزال هناك تأشيرات في انتظار الإصدار لـ ١٢ موظفا، و ٢٣ عسكريا و ١٣ من أفراد الشرطة و ١٦ من المتعاقدين. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أنجزت البعثة تناوب ٩١٨ ٣ فردا من أفراد القوات (٩٦٣ ١ وصولا و ٩٥٥ ١ مغادرةً) ونقل ٧١٤ ٢٣٠ كيلوغرام من البضائع عبر مطار كادقلي (٣٦٤ ٨٢ كيلوغراما وصولا

و ٣٥٠ ١٤٨ كيلوغراما مغادرة). وبالمثل، تم نقل ٦٤٢ ٢١٢ كيلوغراما من البضائع برًّا عبر كادقلي (٩٩٧ ٥٩ كيلوغراما وصولا و ٦٤٥ ١٥٢ كيلوغراما مغادرة).

٤٥ - وما برح توسيع مخيم أبيي والعمل على تحسين الهياكل الأساسية للبعثات جاريا. فبعد أن أصبح السور الخارجي قائما بالكامل، سُجّل انخفاض حاد في عدد السرقات والاقتحامات داخل مجمع القوة ومجمع المباني المشتركة للأمم المتحدة. ومع نهاية شهر حزيران/يونيه ٢٠١٧، اكتملت أشغال تحويل قاعدة نونق للعمليات المؤقتة إلى موقع فريق دائم. وتم الانتهاء من إعداد أماكن الإيواء الخاصة بالأفراد العسكريين والمكاتب والمستشفى من المستوى الأول وأصبحت هذه الأماكن مشغولة. أما أعمال التهيئة والتشييد فيما يتعلق بأماكن إيواء العسكريين وببدل الإقامة المخصص للبعثة في موقع توسعة المقر في أبيي فهي جارية وقد بلغت نسبة تقدّم قدرها ٦٥ في المائة لتكتمل بحلول شهر كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧. وتم الانتهاء من استبدال المباني الجاهزة القديمة في جميع المخيمات العسكرية. ومن بين محطات معالجة مياه الصرف الصحي الست والثلاثين المقرّرة لجميع مخيمات القوّة، تم تركيب ١٧ محطة، منها ١٤ محطة عاملة. وقد تأخّر تركيب المعدّات بسبب تأخّر وصول هذه المعدات وبسبب الصعوبات في تخليصها من الجمارك بميناء الدخول، بالإضافة إلى بدء موسم الأمطار الذي زاد من تردي حالة الطرق.

٤٦ - وواصلت البعثة تشغيل أربع طائرات هليكوبتر وثلاث طائرات ثابتة الجناحين، وهي تتوقع تحقيق نسبة استغلال قدرها ١٠٦ في المائة من الساعات المدرجة في الميزانية بحلول ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧. وخلال الأشهر من نيسان/أبريل إلى حزيران/يونيه ٢٠١٧، قامت البعثة بأداء ١٦ طلعة دعما لدوريات الآلية المشتركة لرصد الحدود والتحقق منها، وخمس طلعات جوية دعما لدوريات منطقة إدارة أبيي. وواصلت القوة أيضا توفير الدعم الجوي لبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية وبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان من خلال ترتيب تقاسم التكاليف فيما يتعلق بالطائرة من طراز CRJ التابعة للقوة والمركَّزة في عنتيبي. وتم خلال الفترة المشمولة بالتقرير إجلاء خمسة مرضى إلى خارج البعثة.

خامسا - الجوانب المالية

٤٧ - خصصت الجمعية العامة، بموجب قرارها ٢٩٨/٧١ المؤرخ ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧، مبلغ ٢٦٦,٧ مليون دولار للإنفاق على القوة للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٧ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٨. وحتى ٢٤ تموز/يوليه ٢٠١٧، بلغت قيمة الاشتراكات المقرّرة غير المسددة للحساب الخاص للقوة ١٠٩,٦ مليون دولار. وبلغ مجموع الاشتراكات المقررة غير المسددة لجميع عمليات حفظ السلام في التاريخ نفسه ٩٤٩,٦ ٤ مليون دولار. وسُددت تكاليف القوات للفترة الممتدة حتى ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٧، بينما سددت تكاليف المعدات المملوكة للوحدات عن الفترة الممتدة حتى ٣١ آذار/مارس ٢٠١٧، وفقا لجدول السداد الفصلي.

سادسا - الملاحظات والتوصيات

٤٨ - أُثني على الجهود التي بذلتها الحكومتان مؤخرا لإعادة تنشيط حوارهما السياسي، ولكني أشعر بالأسف لأنّ حكومتي السودان وجنوب السودان لم تحرزا مزيدا من التقدم في تنفيذ اتفاق

٢٠ حزيران/يونيه ٢٠١١، بما في ذلك إنشاء المؤسسات المؤقتة المشتركة وهي: إدارة منطقة أبيي، ومجلس منطقة أبيي، ودائرة شرطة أبيي. ورغم أنّ اجتماع لجنة الرقابة المشتركة في أبيي التي تم في أيار/مايو ٢٠١٧، بعد تعليق دام سنتين وشهرين، يُشكّل تطورا إيجابيا في حد ذاته، فإنّه لا يكفي للتأشير على وجود أي تقدم ملموس نحو كسر الجمود السياسي. وقد قطع الاجتماع خطوة هامة في تحديد موعد لعقد الاجتماع المقبل وفي جعل الطرفين يلتزمان بدعم عمل القوة الأمنية المؤقتة، إلا أنّ الاختلافات وعدم الثقة بينهما كان أمرا جليا. ومع ذلك، فإنني أشعر بالأمل إزاء التزام الرئيسين المشاركين للجنة الرقابة المشتركة في أبيي بحضور الاجتماع في أديس أبابا رغم تأجيله إلى غاية ١٦ آب/أغسطس، وأيضا إزاء ما ذكراها من أنّ الاجتماع التقليدي بين القبائل سوف يُعقد في نفس الوقت.

٤٩ - إنّ المتوقّع من اجتماعات لجنة الرقابة المشتركة في أبيي هو معالجة الشواغل الإنسانية والأمنية والإدارية لشعب أبيي وتعزيز تنفيذ اتفاق ٢٠ حزيران/يونيه ٢٠١١ بشأن المؤسسات المشتركة وتهيئة الظروف المواتية لإبرام اتفاق بشأن الوضع النهائي للمنطقة، وليس الاقتصار على تحديد موعد لعقد اجتماع قادم. وإنّي ليحدوني وطيد الأمل في أن تؤدي التفاعلات المتكرّرة إلى تخفيف التوتّرات بين الطرفين، وأيضا إلى بناء الثّقة بين المجتمعات المحلية وتشجيع مبادرات بناء السلام على مستوى القواعد الشعبية. وفي هذا الصدد، أكرّر التأكيد على ضرورة التوصّل إلى حلّ يتيح إغلاق ملف اغتيال كبير شيوخ قبيلة الدينكا نقوك في عام ٢٠١٣.

٥٠ - إنّ عدم إحراز تقدّم في التوصّل إلى تسوية نهائية، وعدم قيام الحكومتين بإنشاء إدارة مشتركة في أبيي، يحرم القوّة من تحديد إطار زمني لخروجها، ويضع على عاتقها أعباء ليست من مهامها في معالجة مسائل يُفترض أن تحلّها حكومة وليس بعثة مؤقتة من بعثات الأمم المتحدة. وإنّي أُهيب بأعضاء مجلس الأمن أن يبذلوا ما في وسعهم من أجل توعية أصحاب المصلحة في أبيي بأهمية وبضرورة إحراز تقدم نحو حلّ قضية أبيي وتنفيذ اتفاقاتهم الخاصة، لأنّ عمل القوة وفق مقتضيات ولاية مفتوحة قد لا يكون أمرا مقبولا أو ميسور التكلفة بالنسبة للمجتمع الدولي على المدى الطويل.

٥١ - وقد كرّر كل من السودان وجنوب السودان التزامهما بعمل الآلية المشتركة لرصد الحدود والتحقق منها، وإنّي مع إشادتي بحكومتي السودان وجنوب السودان على الجو الإيجابي وعلى التقدم المحرز في الاجتماع الأخير للجنة السياسية والأمنية المشتركة، أشعر بالأسف لأنّ اجتماع اللجنة الأمنية المشتركة لم يعقد في موعده المحدد بسبب تبادل الاتهامات مؤخرا بوجود تدخلات وبإيواء جماعات المعارضة. وأؤكد أن استمرار الدعم مرهون بالوفاء بالنقاط المرجعية الخاصة بالقدرات التشغيلية الكاملة، التي تشمل حل النزاع بشأن المنطقة الحدودية الآمنة والمنزوعة السلاح، وعقد اجتماعات دورية لكل من الآلية السياسية والأمنية المشتركة واللجنة الأمنية المشتركة. وكما أشرت في تقريري الأخير، فإن نطاق نشاط الآلية المشتركة لرصد الحدود والتحقق منها يُقيّده إلى حدّ كبير شلل العملية السياسية. ومن ثم، فإنني أشجع كلا الطرفين على إجراء استعراض مشترك للأوضاع السياسية والأمنية اللازمة للنجاح في تنفيذ اتفاقاتهما، بما من شأنه أن يقطع شوطا كبيرا نحو تعزيز الثقة في العملية السياسية. إذْ من دون هذا الالتزام، سيكون الدعم الدولي المقدّم للآلية المشتركة لرصد الحدود والتحقق منها وللاتفاق المتعلق بالترتيبات الأمنية لعام ٢٠١٢ معرّضا للخطر وكذلك مستقبل الآلية.

٥٢ - وفي هذا الصدد، كتبت إلى رئيس وزراء إثيوبيا، السيد هايلي ماريام ديسالين، وإلى رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي، السيد موسى فقيه محمد، مرحّبا بجهودهما المبذولة لتشجيع حكومتي السودان

وجنوب السودان على تذليل العوائق السياسية الراهنة التي تحول دون تحقيق الاستقرار في منطقة أبيي، وللمطالبة العاجلة بأن تستأنف الحكومتان فورا تعاونهما بشأن الآلية المشتركة لرصد الحدود والتحقق منها وبشأن المسائل المتعلقة بالحدود. وقد وجّه وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، السيد جان – بيير لاكروا، رسالة إلى وزير خارجية السودان، السيد إبراهيم أحمد عبد العزيز غندور، وإلى وزير الخارجية والتعاون الدولي لجنوب السودان، السيد دينغ ألور كول، يشجعهما فيها على إجراء استعراض مشترك للأوضاع السياسية والأمنية اللازمة لتنفيذ ولاية القوّة بنجاح.

٥٣ – وفي الختام، أودّ أن أشكر رئيس البعثة بالنيابة وقائد القوة، اللواء تيسفاي جيدي هاليمايكل، على الجهود التي يبذلها لتعزيز السلام والاستقرار في منطقة أبيي، في ظروف غالبا ما تتسم ببالغ الصعوبة. وأودّ أن أشكر جميع موظفي الأمم المتحدة، بمن فيهم موظفو وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها، على التزامهم بقضية السلام في منطقة أبيي. أما العمل الذي يقوم به مبعوثي الخاص، نيكولاس هايسوم، من أجل محاولة إعادة تنشيط العملية السياسية فهو محلّ تقدير كبير. وختاما، أدين بالشكر أيضا إلى الرئيسين السابقين لفريق الاتحاد الأفريقي الرفيع المستوى المعني بالتنفيذ، ثابو مبيكي وعبد السلام أبو بكر؛ ومفوضية الاتحاد الأفريقي؛ ومجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي؛ وحكومة إثيوبيا على دعمهم الثابت للقوّة وعلى التزامهم بالسلام في منطقة أبيي.

خريطة

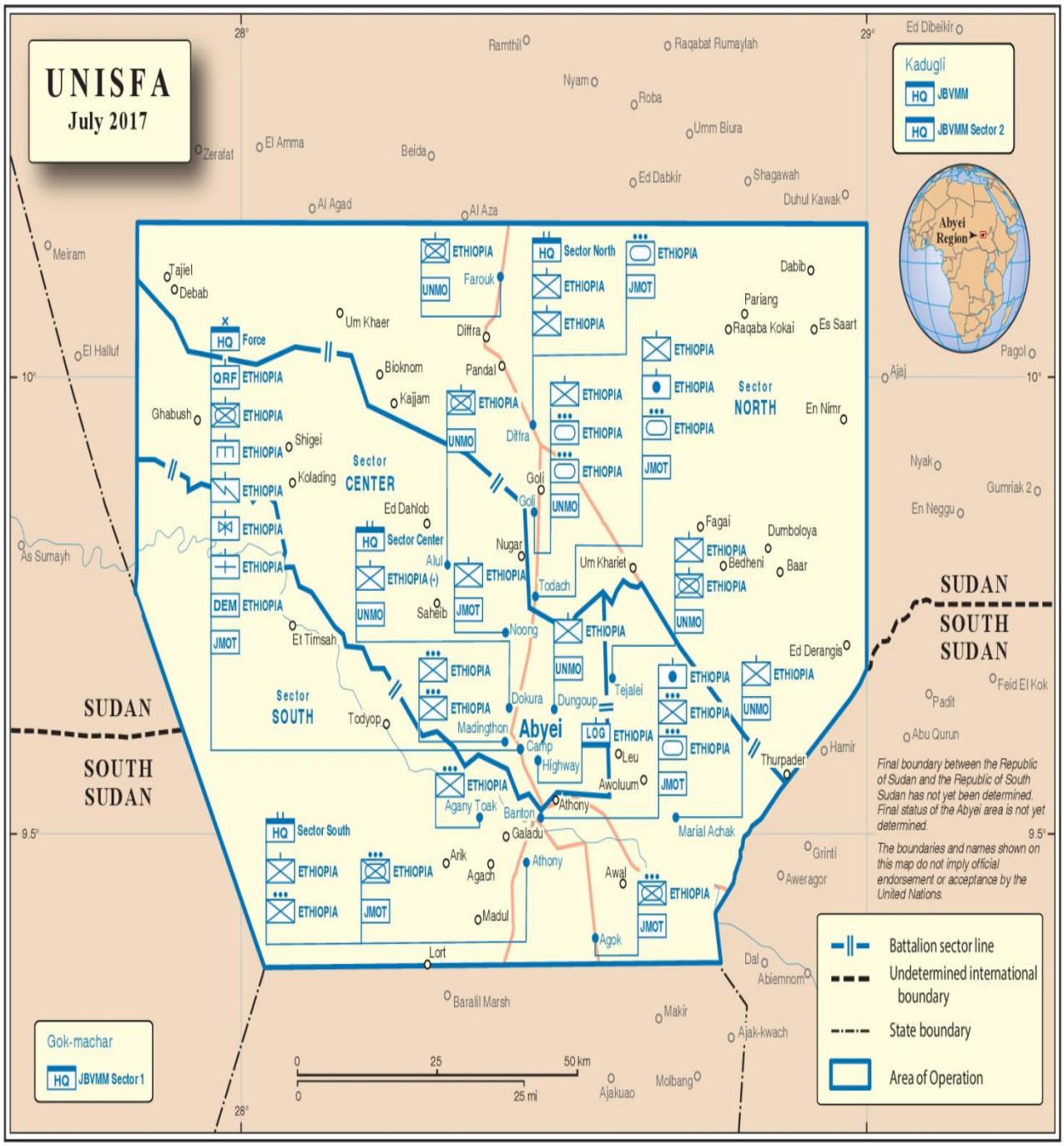

Map No. 4467 Rev. 35 UNITED NATIONS
July 2017 (Colour)

Department of Field Support
Geospatial Information Section (formerly Cartographic Section)